

ان الطلبات الجديدة لم تلب بعد ، ولم تتأكد امكانية تلبيتها في المستقبل القريب ، كما ان ليبيا لم تستلم من طائرات الميراج المشتراة سوى حوالي ٥ طائرة ، وستستلم الباقي بمعدل ١٦ طائرة كل عام ( اي خلال ٤ اعوام ) . ومن المتوقع ان تتعرض الصفقة كلها، والصفقات الجديدة المحتملة لتعقيدات قد تؤدي الى ايقافها عندما يتحقق الاتحاد المصري - الليبي في هذا العام لان ذلك يجعل ليبيا جزءاً من دول المواجهة التي ينطبق عليها نظام الحظر ، بالإضافة الى التعقيدات التي ستتعرض لها الصفقة اذا ما نقلت الطائرات الى ج.م.ع. قبل تحقيق الاتحاد نظراً لان في ذلك مخالفة للشرط الفرنسي القائل بـ « أن فرنسا مستعلقة الصفقة اذا وجدت ان الطائرات تذهب الى بلد ثالث في خط المواجهة الامامي مع اسرائيل » .

**إيطاليا :** تأتي ايطاليا بعد انكلترا وفرنسا في مضمار القدرة على تسليح القوات العربية ، نظراً لانها اضعف منهما في مجال تكنولوجيا التسليح ، واشد منهما ارتباطاً بالسياسة الامريكية في الشرق الاوسط . لذا فان قدرتها على تقديم اسلحة متطورة تقلب موازين القوى قدرة معدومة تقريبا ، وهي مستعدة - كما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية في آب ١٩٧٢ - لان تقدم لليبيا عربات مصفحة من طراز م - ١١٣ ، ودبابات امريكية قديمة ، وطائرات هليكوبتر ، ولكنها غير مستعدة لتقديم دبابات ليوبارد .

**والخلاصة :** ان العودة الى التفكير بالحصول على السلاح من الدول الغربية بغية الصراع ضد اسرائيل عمل اعرج يتناقض مع الفهم الحقيقي لاستراتيجية الغرب ودور اسرائيل في هذه الاستراتيجية وهو يعود بنا الى مناهات ما قبل مرحلة كسر حصار السلاح . والمصدر الوحيد المؤهل لتقديم الاسلحة للدول العربية بغية متابعة نضالها التحرري الوطني هو الصناعة المحلية والدول المعادية للامبريالية والمؤيدة لنضال الشعوب من اجل التحرر الوطني ، اي الاتحاد السوفييتي والصين ودول اوروسيا الشرقية . واذا كان السلاح الحربي ( المادي ) المستورد من الدول الاشتراكية معرضاً للخضوع لتحديدات استراتيجية هذه الدول ولفهمها لطبيعة الصراع العربي - الاسرائيلي وحجمه واهدافه ، فان السلاح الايديولوجي ( المعنوي ) لا ينبع الا من ارض العرب ، ولا يخضع الا لارادتهم ، ولا يمكن للقوى الخارجية التأثير عليه والحد من اندفاعه وتصاعد زخمه الا بشكل جد محدود .

ان معركة التحرير بحاجة لقلب موازين القوى ، وخلق القوة الهجومية بشقيها المادي والمعنوي . واذا كان التأثير الخارجي على الشق المادي ممكناً فان هذا التأثير على الشق المعنوي شبه مستحيل . وعندما يتم الحصول على **الحد الأقصى الممكن** من الشق المادي ، **والحد الأقصى الواجب** من الشق المعنوي تصبح القوة الهجومية في وضع يؤهلها لشن حرب تحرير شعبية - ثورية . وهنا لا بد لنا من ان نكرر حقيقة اكدناها اكثر من مرة ، وهي انه ينبغي عدم التحدث عن حرب شعبية - ثورية الا بوجود أداة هذه الحرب المتمثلة بجيش شعبي - ثوري . وان الشرط الاول لوجود هذا الجيش هو وجود نظام شعبي - ثوري . وكل حديث عن الحرب الشعبية - الثورية وجيشها دون ربط ذلك بوجود النظام الشعبي - الثوري عبارة عن غسيفساء لفظية لا تصمد لحظة واحدة امام حقائق المعركة وتحدياتها .